**المحاضرة الرابعة**

**كتابة التاريخ عند العرب**

**الفكرة والمنهج**

**الأستاذ الدكتور عبد العزيز الدوري**

**عضو المجمع**

**السبت 13 شعبان 1407 هـ / 11 نيسان 1987 م**

بسم الله الرحمن الرحيم

 يقول المسعودي: «إذ كان كل علم فمن الأخبار يستخرج، وكل حكمة منها تستنبط، والفقه منها يستشار، والفصاحة منها تستفاد، وأصحاب القياس عليها يبنون، وأهل المقالات بها يحتجون، ومعرفة الناس منها تؤخذ، وأمثال الحكماء فيها توجد، ومكارم الأخلاق منها تقتبس وآداب سياسة الملك والحرب فمنها تلتمس»(1)

 هذا الشمول الذي يعطيه المسعودي لدور التاريخ توازيه ظاهرة بارزة هي هذا الإنتاج الواسع في التأليف التاريخي إلى حدّ يتعذّر أن نجدَ ما يوازيه لدى أمة أخرى. فهل هو نتاج ثقافي خصب فحسب، أم أنه في الواقع تعبير عن الشعور بأهمية الرسالة الإسلامية بدور حملتها في التاريخ؟

 لننظر إلى كتابة التاريخ ونبدأ بفرضية تفيد أن المؤرخ الآن هو من يدرّس التاريخ ويكتب فيه ويُعترف به كذلك. ويمكن أن يُعَدَّ لذلك بالتعليم والتدريب والميل، وقد تكوّن من خلال اهتماماته وانجازه دون إعداد خاص. هذا الوضع ناشئ عن التراث التاريخي من جهة، وعن أثر الثقافة والآراء الحديثة من جهة أخرى.

وللعرب تراث عريق في كتابة التاريخ. فقد بدأت دراسة التاريخ وكتابته منذ القرن الأول للهجرة، ومرت بفترة تكوين استمرت ثلاثة قرون أو أربعة، وضعت فيها الخطوط والمفاهيم الأساسية في كتابة التاريخ. ولكن القرون التالية شهدت إضافات هامة.

 بدأت دراسة التاريخ وكتابته وتطورت كجزء أساسي من الثقافة العربية الإسلامية. وكانت وثيقة الصلة بدراسة الحديث وروايته من جهة، وباهتمامات العرب الأدبية من جهة أخرى. ولم يكن هناك إعداد خاص للمشتغلين في دراسة التاريخ وكتابته.

 وهناك دوافع متعددة لكتابة التاريخ، في مقدمتها دراسة السيرة النبوية، ثم متابعة نشأة الأمة الإسلامية وتطورها، والحاجات الادارية والاجتماعية، وضرورات دراسة الحديث والفقه، وأخبار أعلام الأمة بدءاً بالصحابة والتابعين. ولا يخفي أن الأحداث الكبرى التي مرت بها الأمة، مثل الردة والفتوح ومشكلة الخلافة وظهور الأحزاب والحروب الأهلية، كان لها أثرها الواضح.

 ويلاحظ أن الدراسات التاريخية نشأت وتطورت ابتداءً في مراكز المعارضة السياسية مثل العراق والحجاز، ولذا فإنها تطلق من فكرة مسؤولية الناس، وبخاصة الحكام، عن أعمالهم، هذا في حين أن السلطة (بدءاً بالأمويين) كانت تركز على فكرة الجبر لذا فان حرية الإرادة والمسؤولية كانت هي الغالبة في كتابات المؤرخين الأولين، أما فكرة الجبر فإنها قويت فيما بعد، حين صار الحكم مطلقا.

 وهناك أفكار ومفاهيم أخرى تتمثل في كتابة التاريخ. فبعض الناس ينظرون إلى التاريخ في إطار المشيئة الإلهية. ولا يعني ذلك بالضرورة التأكيد على القضاء والقدر بل قد يكون العكس هو الصواب أي تأكيد مسؤولية البشر عن أعمالهم والاعتبار بالماضي للإفادة في المسيرة المقبلة.

 ويعرض التاريخ أحيانا على أنه تعبير عن دور الأشراف، وجهودهم. وربما كان أساسَ فكرة الشرف ابتداءً شرفُ في النسب وشرفُ العمل في الإسلام . ثم شمل التعبيرُ كُلَّ من كان له دور في الحياة العامة بجوانبها المختلفة في المجتمع الإسلامي. والأشراف بهذا المعنى حملوا راية الإسلام ونظموا الدولة وكانوا عماد الثقافة.

وقد يمثل التاريخ الصراع بين الفضيلة والشر. وهذا يعطي. التاريخ معنى أخلاقيا ويؤكد على أنه ينير السبيل ويعطي معنى للقيم في الأعمال والسلوك (مسكويه).

 وتقدم لنا كتابة التاريخ أحيانا تفسيرا اجتماعيا وثقافيا للمسيرة التاريخية كما حاول المسعودي.

 ثم جاء ابن خلدون (القرن الثامن / الرابع عشر) ليقدم تحليلا لقيام ونمو وانحدار المجتمعات ليفضي إلى وضع نموذج لقيام الدول وازدهارها وانهيارها.(2)

 أما أسلوب الكتابة أو المنهج، فقد ارتفع عن النهج القصصي بالتأثر بأسلوب رواية الحديث ونقده، ومن هنا تكون الأهمية الخاصة لمعرفة الرواة ومصادر المعلومات لسلسلة الإسناد، دون إغفال محتوى الرواية.

 يلاحظ في المنهج أن المؤرخين الأولين كانوا يذكرون مصادر رواياتهم. ومع توسع المؤلفات وتعددها في القرن الثالث صار الأخذ من مؤلف سابق يقتصر أحيانا على الإشارة إلى المؤلف دون تكرار إسناده إلا في حالات الضرورة.

 ويبدو أن التأكيد في الكتابة كان على الراوي أو المؤرخ لا على المكتوب، نرى ذلك في الأخبار، وبصورة أدق وأشمل في رواية الحديث. وهذا من خصائص الثقافة العربية الإسلامية عامة، (إذ أن المهم هو الراوي أو المؤرخ قبل النص / المتن). ولم يكن يذكر اسم الكتاب في فترة التكوين بل يكتفي بذكر المؤرخ (المصدر) كما هو واضح في الطبري والبلاذري مثلا. وفي فترات تالية تأتي الإشارة للمؤلف، وفي حالات قليلة للمؤلف والكتاب(3).

 وقد يورد المؤرخ أهم مصادره التي أخذ عنها في مطلع تاريخه، وبخاصة في الفترات السابقة لعصر كما فعل ابن عذارى المراكشي(4)، وابن الأثير في الكامل(5). وذهب بعض المؤرخين إلى تصدير كتبهم بقائمة فيها إشارة إلى عدد من الكتب التي تعنى بمواضيع الكتاب(6) (كما في التنوخي: الفرج بعد الشدة) وياقوت (إرشاد الأريب، معجم البلدان)(7) وقد يبدي المؤلف رأيه في بعضها.

 وقد يتوسع المؤرخ في مصادر معلوماته فيأخذ من أصناف عدة ينص عليها. فالمقريزي في خططه يبين أنه سلك ثلاثة أنحاء هي «النقل من الكتب المصنفة في العلوم، والرواية عمن أدركت من مشيخة العلم وجلة الناس، والمشاهدة لما عاينته ورأيته»(8). ويبين ياقوت أنه أخذ من الكتب المؤلفة قبله ومن أفواه الرواة ومن مشاهداته الشخصية(9). وما دام التاريخ يؤخذ من رواة سابقين فان التأكيد على العدالة والثقة هو الأساس. ولكن الاهتمام بالأخبار المعاصرة أدى إلى أن يكون للمشاهدة والعيان أهميتها في رواية الأخبار، كما يتبين في كتاب الأوراق للصولى - فانه كما قال المسعودي «ذكر غرائب لم تقع إلى غيره وأشياء انفرد بها لأنه شاهدها بنفسه»(10)

ويثنى السخاوي على الكتاب « لأن مؤلفه كان شاهد عيان لكثير من الحوادث التي يأتي على ذكرها مصنفه هذا»(11). إلا أن المؤرخين كانوا يفيدون أحيانا من الوثائق المكتوبة فأوردوا الكثير منها في مؤلفاتهم.

 والتوثيق مهم في كتابة التاريخ. فهذا تاج الدين السبكى (ت 771) ينصح المؤرخين بذكر المصادر "وأن يسمى المنقول عنه". وكان المؤرخون يؤكدون على الأمانة والدقة في النقل. يبين السبكي (الابن) أنه يشترط في المؤرخ الصدق، وإذا نقل يعتمد اللفظ دون المعنى، وان لا يكون ذلك الذي نقله أخذه في المذاكرة وكتبه بعد ذلك» (12) كما يفترض في المؤرخ (العدالة مع الضبط)، فالمؤرخ إما أن يكون مجردا من الهوى، وهو عزيز، وأما أن يكون عنده من العدل ما يغلب به هواه ويسلك طريق الأنصاف) (13).ويذكر ياقوت «انه ينسب ما نقله إلى صاحبه ويحيل عليه»(14).

ويقول المقريزي في خططه (فأما النقل من رواية العلماء التي صنفوها في أنوع العلوم، فاني أعزو كل نقل إلى الكتاب الذي نقلته منه لأخلص من عهدته وأبرأ من جريرته). أما بالنسبة للروايات عمن أدرك من المشايخ فالمقريزي يقول: "فاني في الغالب والأكثر أصرح باسم من حدثني الاّ أن لا يحتاج إلى تعيينه، أو أكون قد أنسيته وقلما يتفق ذلك" ( 15).

 وقد يضطر المؤرخ إلى الكتابة من الذاكرة. والدقة هنا توجب الإشارة. فهذا الصولي يقول في ذكرياته عن الخليفة الراضي " وما حكيت من ألفاظه التي مرت وما أحكيه من كلامه بعد، فهو كما أحكيه أو شبهه أو مقارب، أن كنت لا أقدر على أن أحفظ لفظه على حروفه، وأن أحفظ معناه".(16)

 ويلاحظ أن الروايات التاريخية تدخل في باب العلم، وهذا حقل غير حقل الرأي، ولذا فقد يورد المؤرخ ما ينكر أو ما يراه ضعيفا. يبين الطبري أنه اعتمد في ذكر الوقائع على ما يروي من الأخبار والآثار مسندة إلى رواتها، وان معرفة الأخبار لا تأتي عن الإدراك بحجج العقول أو الاستنباط بفكر النفوس، الاّ اليسير القليل، ولذا فهو يورد الأخبار كما نقلت أليه، وإن يكن فيها ما يُستنكر، فذلك بسبب الرواة (17). ولعل ياقوت توسع أكثر في توضيح ذلك. فهو يقول: " لقد ذكرت أشياء كثيرة تأباها العقول لبعدها عن العادات

المألوفة وتنافرها عن المشاهدات المعروفة. . وأنا مرتاب بها نافر عنها متبرئ إلى قارئها من صحتها لأني كتبتها حرصا على إحراز الفوائد... لأني نقلتها كما وجدتها، فأنا صادق في إيرادها كما أوردتها لتعرف ما قيل في ذلك حقا كان أو باطلا". ثم يبرر وجهته بقوله " أن أئمة الحفاظ الذين هم القدوة في كل زمن وعليهم الاعتماد في فرائض الشرع والسنن لم يشترط أكثرهم في مسنده أيراد الصحيح دون السقيم.. ولم يخرجهم ذلك من أن يعدوا في أهل الصدق. . إنهم أوردوا ما سعوه كما وعوه، وإنما يسمى كذابا اذا وضع حديثا أو حدث عمن لم يسمع منه أو روى عمن لم يرو عنه. فأما من روى ما سمع كما سمع فهو من الصادقين والعهدة على من رواه عنه" ثم يضيف " اّلا أن يكون من أهل الاجتهاد فله أن يرويه ثم يزيغه" (18).

 ويحاول الجاحظ أن يبين كيف يدرك العلم بغائب، ويذكر وجوها ثلاثة - فمنها سبيل العلم به الأخبار المتواترة المستفيضة في الناس، وهذه تصدّق، أو أخبار نقلها قوم، وهم «في تفاوت أحوالهم وتباعدهم» لا يمكن في مثله التواطؤ، وفي هذه الحالة يمتنع الكذب. وقد يأتي الخبر عن الرجل والرجلين مما يمكن أن يصدق أو يكذب، والتقدير هنا يكون «بحسن الظن بالمخبر والثقة بعدالته»(19).

ويركز العيني (أحد الرؤوس من المؤرخين) الحال بقوله (وأما الذي يكتب التاريخ في زماننا هذا فان كان نقله من مشاهدة وعيان وأخبار ثقات فلا بأس بذلك)(20).

 ولم يكن إيراد الروايات يعني التسليم بما جاء فيها، أو غياب النقد كما هو مفهوم، بل إن مقاييس النقد عديدة. ويتمثل النقد في تقدير الثقة والدقة بمصادر الروايات، وفي نقد الطريقة / الطرق التي جاءت بها الروايات، وفي تقييم المحتوى (المتن)، وفي تفضيل رواية والشك بأخرى، وفي الانتقاء أو الأخذ بروايات وإغفال غيرها، وهذا يرد حتى حين يعطي المؤرخ عدة روايات عن الحدث الواحد.

 كل هذا يعنى أن المؤرخ عادة يترك للقارئ الوصول للنتائج التي يراها، مكتفيا بإيراد المعلومات، ليضع القارئ في الصورة وليتجنب الاتهام بالهوى. ولكن بعض المؤرخين حاولوا تحليل الروايات وتفسير الأحداث (كما يبدو لدى سيف في أخبار الفتنة، ولدى المسعودي في مروجه ومسكويه في تجاربه والمقريزي في إغاثة الأمة). وكثيرا ما قيل إن التاريخ العربي الإسلامي سجل الملوك والرؤساء، وأنه في خدمة السلطان، وأن الشعوب أهملت. وهذا رأي يحتاج إلى إعادة نظر. وقد يكون أدق لو قلنا إن المؤرخ ابنُ عصره، وأنه يُعنى بما يمثل اهتمامات العصر. وعند النظر في أصول التاريخ العربي الإسلامي نرى أن الإخباريين، وهم المؤرخون الأولون في الكوفة والبصرة، عنوا بالأحداث التي تهم القبائل العراقية أكثر مما عنوا بشؤون الخلفاء. أما أصحاب المغازي في المدينة فقد عنوا، إضافة إلى السيرة، بشؤون الجماعة الإسلامية بالدرجة الأولى. وإلى جانب ذلك نجد كتب الطبقاء الأولى تعنى بالصحابة والتابعين وبرواة الحديث. (ولا ننسى - قبل ذلك - أن الكتابة التاريخية بدأت في صفوف المعارضة).

 وتحوى كتب الأنساب، بما فيها أنساب الأشراف للبلاذري، إشارات إلى من لهم ذكر في الحياة العامة من شاعر أو كاتب أو داع أو قاضٍ إضافة إلى الأمراء والقادة. وقد نشير إلى مؤرخي القرن الثالث والقرن الرابع (فترة التكوين) لنرى من ابتعد عن كل عمل حكومي (الطبري)، ومن كتب بعيدا عن السلطة (المسعودي)، ومن عاش في فاقة كالبلاذري وهو رغم صلته بالخلفاء خصص جل كتابه للقبائل وللأمويين، وبين من لا نعرف اسمه وكتب بما لا يرضي السلطة - مثل صاحب الإمامة والسياسة ومؤلف أخبار العباس وولده.

 وقد يكون أسلوب تعاملنا مع مصادرنا هذه وراء هذه الصورة. ففي الطبري والبلاذري مثلا توسع في تاريخ الأمصار أكثر من المركز، وفيهما معلومات واسعة عن القبائل ودورها في الحياة العامة، وكلاهما يتحدث بإسهاب عن الثورات والحركات الاجتماعية. وفي البلاذري معلومات واسعة عن الحياة الاقتصادية، لا تكاد تبارى. وبعد هذا يحسن أن نرى إطار التاريخ كما رسمه المعاصرون. فالتاريخ عند العرب لا يقتصر على الحوليات وعلى تاريخ الدول أو الأسر الحاكمة، ذلك أن كتب التراجم والطبقات بأصنافها هي في نظرهم كتب تاريخ. وهذا واضح عند المسعودي في مروج الذهب، إذ يقول "ولم نعرض لذكر كتب تواريخ أصحاب الحديث ومعرفة أسماء الرجال

أعصارهم وطبقاتهم. . إذ كنا قد أتينا على جميع تسمية أهل الإعصار من حملة الآثار، ونقلة السير والأخبار, وطبقات أهل العلم، من عصر الصحابة ثم من تلاهم من التابعين، وأهل كل عصر على اختلاف أنواعهم وتنازعهم في آرائهم من فقهاء أهل الأمصار وغيرهم من أهل الآراء والنحل والمذاهب والجدل إلى سنة 332 في كتابنا. . . أخبار الزمان وفي الكتاب الأوسط .(21)

 وإذا كانت البدايات في التراجم تتصل بالحديث ورواته، فان حقلها اتسع كثيرا ليشمل تراجم كل فئة. أو مهنة أو علم، مثل طبقاء الصوفية، والشافعية والحنفية والحنابلة والقراء والفقهاء والكتاب والقضاة والأدباء والشعراء وغيرهم.

 وجاءت تواريخ المدن لتعرف ابتداء بمن نزلها من محدثين (تاريخ واسط لبحشل) لتتسع فتترجم لمن أقام بها من خلفاء وأمراء وعلماء وفقهاء وأدباء، وتجاوزت كتب التراجم ذلك في بعض الحالات. فمثلا توسع الصفدي في تراجمه ليشمل - إضافة إلى الخلفاء الراشدين والصحابة والتابعين والملوك والأمراء - القضاة والعمال والوزراء والقراء والمحدثين والفقهاء والمشايخ والعلماء والصلحاء وأرباب العرفان والأولياء والنحاة والأدباءوالكتاب والشعراء والأطباء والحكماء والألباء والعقلاء وأصحاب النحل والبدع والآراء واعيان كل فن اشتهر.

 وتتسع كتب التراجم والأخبار لتشمل كل فئات الأمة وأصنافها. فنجد الأخبار مثلا عن "المعلمين" (الجاحظ)، وعن الأذكياء (ابن الجوزي)، بل وأخبار فئات لا تخطر ببال مثل "أخبار الحمقى والمغفلين" (ابن الجوزي) و"أخبار البرصان والعرجان" (الجاحظ). وإذا كانت هذه الأخبار تتصل بفئة أو أخرى فانا نرى شمولا واسعا في كتاب مثل نشوار المحاضرة (أو جامع التواريخ) للتنوخي ليتناول مختلف الفئات، مثل "الأجواد والبخلاء والأشراف والظرفاء والمتكلمين والعلماء.. وأهل الآراء والأهواء، واللغويين والنحاة والشهود والقضاة. . والجواسيس والمتخبرين والوراقين والمعلمين.. والبنّاء والمزارعين وأرباب الخراج والأرضيين والاكرة والفلاحين والواعظين والقصاص وأهل الصوامع والخلوات. . والأئمة والمؤذنين والأغبياء والمتخلفين والشطار والمتقين وقطاع الطرق والمتلصصين وأهل الجسارة والعيارين والطفيلية والمتطرحين والمغنيات والمغنين والمفكرين والموسوسين، والمشعبذين والمحتالين، والأطباء والمنجمين والكحالينوالفصادين، وأصحاب الزجر والزراقين، والمعسرين والشحاذين، وأهل المهن والصناعات.. والتجار والأغنياء. والفواضل من النساء وحرايرهن والإماء وسكان المدنوالوبر والبدو والحضر" (22)ومن ناحية ثانية فان حقل التاريخ يتداخل مع حقول أخرى. ففي كتب الحديث أبواب عن المغازي مثلا، وفي كتب الأدب أخبار تاريخية واسعة كما نرى في كتاب الأغاني(23). وفي بعض كتب الفقه مواد تاريخية مهمة، بل إن أغنى المصادر عن نظام الضرائب هي في كتب الفقه والخراج.

 وهذا يعني أن حقل التاريخ يتجاوز أعمال المؤرخين إلى أعمال الفقهاء والمحدثين وأصحاب تواريخ الأدب، وكل ما له وجهته وجهده، وهذا يجعل الكتابة التاريخية شاملة.

ولعل الإشارات إلى فوائد التاريخ تؤكد سعة نطاقه. فبعض الناس يؤكد على فائدته لأصحاب السلطة والتدبير. يقول مسكويه "وكان شرطنا في أول الكتاب ألا نثبت من الأخبار الاّ ما فيه تدير نافع في المستقبل" أو حيلة في حرب أو غيرها، ليكون معتبرا وأدبا لمن يستأنف من الأمر مثل.. ولأجل ذلك تركنا مغازي الرسول.. لأنها كلها توفيق الله.. ولا تجربة في هذا، ولا تستفاد منه حيلة ولا تدبير بشري" (24).

 وابن الأثير يرى فيه عبرة للملوك بالسيرة الماضية ومجال تجربة نتيجة المعرفة بالحوادث وعواقبها، خاصة "وانه لا يحدث أمر إلا وقد تقدم هو أو نظيره، فيزداد عقله ويصبح لان يقتدي به أهلا".(25)

 ولكن المسعودي بنظرته الحضارية يجعل التاريخ شاملا في اهتمامه وفائدته، فمنهيستخرج كل علم وحكمة وفي نطاقه تكون الفقه ويحرك أصحاب القياس والمقالات، و إليه تستند المعرفة ومنه تقتبس مكارم الأخلاق. وفيه أيضا تلتمس آداب سياسة الملك الحروب (26).

 ويتبين شمول التاريخ بوضوح عند السخاوي، إذ إنه عظيم الغَناء ظاهره المنفعة للإنسان في «أمر معاده ودينه وسريرته في اعتقاده» من جهة، وفي «ما يصلح به أمر معاملاته ومعاشه الدنيوي» من جهة أخرى. هذا إلى ما فيه من نفع في أساليب الحكم والإدارة وتدبير الجيوش بحيث يكون من عرفه كمن عاش الدهر كله وجرب الأموربأسرها". هذا إلى "ما يقع من ذكر ذوي المروءات الأجواد والمتصفين بالوفاء ومحاسن الأخلاق والمعروفين بالشجاعة والفروسية، وانه أيضا جم الفوائد كثير النفع لذوي الهمم العالية والقرائح الصافية" (27).كل هذا يؤكد شمول التاريخ للناس كافة.

 - كانت الفترة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر فترة انحطاط ثقافي ضعفت فيها الكتابة التاريخية واقتصرت على تسجيل المعلومات دون فكرة تارخية ودون منهج. وجاءت في الغالب في نطاق التراجم لبلد أو أكثر ومنها ما يقتصر على قرن، إضافة إلى تواريخ أسر محلية. وان وجد تاريخ عام فهو يعطي خلاصات من مصادر سابقة. ولكن بعض التواريخ المحلية تعطي معلومات مفيدة عن فترة مؤلفيها. وتتبع هذه المؤلفات عادةطريقة السرد وتقل فيها الإشارة إلى المصادر.

 ومع بدايات التنبه الحديث تجدد الاهتمام بالكتابة التاريخية، وبعد الاتصال بالثقافة الغربية صار للآراء والمناهج الغربية وبالتدريج أثر على كتابة التاريخ. كما تعرف الكتاب على التراث التاريخي العربي بصورة أفضل واشمل وبدأت كتابة التاريخ الحديثة بالظهور.

 ويمكن على العموم ملاحظة اتجاهين في كتابة التاريخ. اتجاه يتأثر بالدرجة الأولى بتراث الكتابة التاريخية، دون أن يوازيها (في المنهج والفكرة).

 واتجاه أقرب للتأثر بالمناهج والمفاهيم الحديثة. ويداخل الاتجاهات نتيجة تعرض الكتاب في التاريخ بدرجات متفاوتة لتأثير التطورات الثقافية.

 لقد كان القرن الأخير هو الفترة التي بدأت فيها الكتابة الحديثة في التاريخ لتتخذ بعدئذ اتجاهاتها الحالية. ومع ذلك فان الكتابة وفق الأساليب الموروثة والكتابة الحديثة لا تزال تُرى في الكتابة التاريخية. ويلاحظ أن الكتابة التاريخية حتى الثلاثينات من هذا القرن كانت في الغالب لكتاب لم يتدربوا في التاريخ، من محامين وصحفيين وعسكريين وأدباء وفقهاء. وفي نتاج البعض إغناء للكتابة التاريخية.

 ويمكن القول إن كتابة التاريخ بأساليب ومناهج حديثة إنما اتضحت بعد العقود الأولى من هذا القرن.

* والتاريخ عند العرب موضوع حيٌّ، فهو يشكل جانبا هاما من ثقافتهم العامة، بمفهومها الواسع، وهو وثيق الصلة ببعض مفاهيمهم واعتقاداتهم. لذا فنظرة العرب إلى تاريخهم مهمة لفهم الكتابة التاريخية الحديثة، وهي نظرة تكونت عبر القرون.
* إن بعض الفترات والأحداث والمواقف لا تزال حية بيننا، وللناس مفاهيم ومشاعر قوية عن تاريخنا، وهم يعيشون بعض أحداثه وكأنها وقعت أمس. كل هذه لها أثرها في توجههم وفي نواحي اهتمامهم وفي مواقفهم من بعض مشاكلهم المعاصرة وفي أسلوب معالجة التاريخ. هذا الوضع يمكن أن يزيد من الاهتمام بالتاريخ، ولكنه قد يوجد عقبات أمام البحث التاريخي الجاد، وقد يؤدي إلى عدم تناول فترات أو موضوعات لها أهميتها وأثرها. وهذا قد يختلف من بلد عربي إلى آخر ومن فترة إلى أخرى حسب الأوضاع الثقافية والاجتماعية. وكانت عناصر الحيوية والحركة لدى العرب في التاريخ تتمثل في الإسلام وفي نطاق العربية، وكلاهما ينظر إلى التاريخ. وهذا واضح في مواجهة التحديات الخارجية والداخلية. فتجديد اهتمامنا بالتراث والتاريخ كان وثيق الصلة بالنهضة الحديثة منذ البدايات في القرن التاسع عشر إلى الآن. وكانت مشكلة التخلف وخطر التوسع الغربي سياسيا وثقافيا عوامل أساسية دفعت للرجوع إلى التاريخ. حاول بعضهم دراسة التاريخ العربي ابتداء كسبيل لتكوين الثقة بالنفس وللحفاظ على الهوية، ولإنماء الحس الوطني والعربي، ولبناء النهضة. وهذا قاد إلى الاهتمام بالفترات اللامعة من التاريخ الإسلامي وبالحضارة العربية الإسلامية. ورأى آخرون أن دراسة الماضي لازمة لفهم الحاضر، وأن جذور الأوضاع القائمة هي في الماضي، وبالتالي فان دراسة التاريخ ضرورية لفهم المشاكل القائمة ولمعالجتها وللإعداد لمستقبل أفضل. ولعل هذا وراء كتابات في التاريخ تحاول إظهار التطورات الهامة، أو دراسة فترات انحطاط كانت تهمل من قبل.

 وأدّت الحفريات وحل رموز الكتابات في العصور القديمة إلى إثارة الاهتمام

بالحضارات التي قامت في البلاد العربية في القديم وإلى تنقيبات ودراسات اثارية. وتجاوز الاهتمام بتاريخ العرب القديم ما يدعى بالجاهلية (حوالي قرنين قبل الإسلام) إلى مختلف الفترات والدول العربية قبل الإسلام. وكان للاتجاهات الإسلامية والقومية والوطنية إضافة إلى تيارات سياسية اجتماعية أخرى أثرها في كتابة التاريخ. وإذا كان بعض المؤلفات لا ينطوي على فكرة تاريخية، فان الكثير منها تتخلله فكرة أو أخرى، فالفكرة الإسلامية، والفكرة العربية / القومية والفكرة الوطنية، تتمثل في كثير من الكتابات، وهي في توسع، كما نرى أفكارا أخرى في هذه الكتابات. تركز الكتابة في الاتجاه الإسلامي على أن تاريخنا هو تاريخ الأمة الإسلامية، وترى في تاريخ الإسلام محور التاريخ. والتاريخ هنا تعبير عن المشية الإلهية. يقول أحدهم "إن أية حركة تاريخية إنما هي نتاج لقاء خلاق بين الله والإنسان والطبيعة بما فيها الزمن، وإغفال أي عنصر منها إنما هو جهل بالأسس الحقيقية لحركات التاريخ"(28). ويرى أن "الرؤية القرآنية تحيط بالماضي لكي تثقفه في قواعد وسنن تطرح أمام كل باحث في التاريخ يسعى إلى فهمه وإلى أن يرسم على ضوء هذا المنهج طرائق حياته الحاضر والمستقبلة (29).

 ويرى مفكر آخر أن التاريخ ليس هو الحوادث إنما هو تفسير هذه الحوادث. ولكي يفهم الإنسان الحادثة ويفسرها ويربطها بما قبلها وبعدها فينبغي أن يكون لديه الاستعداد لإدراك مقومات النفس البشرية، روحية وفكرية وحيوية، ومقومات الحياة البشرية معنوية ومادية. (ولذا فهو يرى أن بحوث الغربيين عن الموضوعات الإسلامية - في أحسن الحالات - ناقصة لأنها ينقصها عنصر الروحية الغيبية). ولذا فهو يرى أن العقلية التي تحكم على الحياة الإسلامية ينبغي أن تكون في صميمها إسلامية مشربة بالروح الإسلامية. ويتدرج من هذا إلى أنه يصعب أن نتصور إمكان دراسة الحياة الإسلامية كاملة دون إدراك كامل لروح العقيدة الإسلامية، ولطبيعة فكرة الإسلام عن الكون والحياة والإنسان، ولطبيعة استجابة المسلم لتلك العقيدة.

 وبالتالي فان المؤرخ يستطع أن يزن دوافع الحياة الإسلامية في فترة تاريخية وأسباب النصر والهزيمة فيها على ضوء إدراكه لطبيعة العقيدة الإسلامية واستجابة المسلمين لها.(30) ولا يميز بعض الباحثين في هذا الاتجاه بين التاريخ والعقيدة، بل يرى أن غاية كتابة التاريخ ووجهته مرتبطة بغاية العقيدة الإسلامية، ولا بد للمؤرخ أن يربط عمله التاريخي بعقيدته ومنهجه (31). ويرجع صاحب هذا الرأي إلى قواعد علم الحديث في المنهج، ويقر بأن المرونة في تطبيق قواعد الجرح والتعديل واردة (32) ولكنه لا يكتفي بذلك ويضع شروطا أخرى. فمن لوازم المنهج عنده أن "يكون المشتغل بعلم التاريخ الإسلامي وتفسيرأحداثه ذا تصور سليم وعقيدة صحيحة ودراية بعلوم الشريعة وفقهها، إضافة إلى تخصصه التاريخ" (33).

 وتتخلل بعض الكتابات في الاتجاه العربي فكرة الأمة، أي الأمة العربية، وتحاول التعرف على مسيرتها ومنجزاتها في التاريخ. فالتاريخ في رأي بعض الباحثين هو الذاكرة المشتركة للأمة (تجاربها، أعمالها،أبطالها، منجزاتها) وهو قاعدة لشعورها المشترك وخزان تستمد منه لتعطي لنفسها معنى، ولناشئتها العزة والانتماء والولاء. ومن المتفق عليه - كما قيل - أن التاريخ العربي أساس تأكيد الهوية، فهو يثير الحس الوطني والقومي في وجه الأخطار القائمة أو المنتظرة وهو عون للاتجاه إلى الوحدة وهو مصدر إيمان بالأمة، وكان التاريخ عاملا واضحا في الكفاح من أجل التحرر كما كان عنصرا في البناء الوطني / القومي (34).

 ويلاحظ البعض أن فترات الأزمات أو الخطر في حياة الأمة - مثل الغزو الخارجي والتجزئة والغزو الاستيطاني - تدعو إلى العودة للتاريخ للبحث عن الذات بروح نقدية، أو أنها تحفز إلى إعادة النظر في دراسة التاريخ وكتابته. وقد يذهب بعضهم إلى أن المراد ليس إعادة كتابة التاريخ بل أن ينظر إليه برؤية جديدة، أو قراءة جديدة لتاريخ الأمة (35).

 ويرى الكتاب في الاتجاه العربي أن الغرض الأول لدراسة التاريخ هو فهم الحاضر. ولكنه لا يقف عند ذلك، فالتاريخ أهم مقومات الشخصية، والفهم الصحيح للتاريخ هو طريق الحل وهو يعين على بناء الأمة (36). ويرى آخرون أن دراسة تاريخ الأمة لا تقف عند فهم الحاضر بل تساعد على بيان الاتجاه المقبل، وهذه وظيفة من وظائف التاريخ (37).

 إن أصحاب الاتجاهين (العربي والإسلامي) ينظرون إلى مشاكل الحاضر ويفكرون بمستقبل أفضل، ويرون في دراسة التاريخ العربي / الإسلامي ما يساعد على ذلك. وبين أصحاب الاتجاهين من يؤكد على الدراسة الموضوعية الجادة للتاريخ (38).

 وللاتجاهات الوطنية والإقليمية أثرها في كتابة التاريخ. فالتجزئة التي تلت الحرب العالمية الأولى وظهور كيانات عربية جديدة لها الأثر الكبير في المحاولات المتزايدة لإعطاء القطر هوية تاريخية خاصة، تأكيدا لوجوده المستقل وإضفاء لشرعية تاريخية على كيانه. وقد يظهر الاتجاه الوطني في إطار عربي فتتخلله نظرة عربية، فيبرز دور القطر في التاريخ العربي. وهنا يوضح أن القطر له خصائصه الأصيلة وله هويته العريقة التي حافظ عليها عبر العصور، فهو مركز عريق للحضارة، وهو عربي منذ القدم وقد حافظ على عروبته، واعتنق الإسلام فأغنى مفكروه وعلماؤه الإسلام والعروبة ولذا وجب إبراز مكانته ودوره في التاريخ.

 وقد تكوك الطائفية، مثل الإقليمية وراء الكثير من المحاولات لتبرير إقامة كيان ما ولإعطائه قاعدة تاريخية. وقد يوسع الإطار في الاتجاه الإقليمي أو الطائفي للحديث عن أمة بدل شعب (الأمة اللبنانية مثلا) وعن قومية بدل وطنية، وقد يمر الانتماء (الحضاري، اللغوي،القومي) عبر الانتماء الطائفي، وقد تصبح الطائفة لا الوطن والأرض الطائفية لا الأرض الوطنية هي النواة (39).

 ثم إن الإقليمية والوطنية المحدودة أثرت في دراسة التاريخ العربي بالتركيز على الأحداث والتطورات في بلد ما على حساب الاتجاهات والتطورات العامة.

 وقد انتقد البعض هذه الكتابات التي تعزل تاريخ قطر عن نطاقه العربي ولا تُظهر الاتجاهات والعلاقات العربية، ويرون أن إغفال الخطوط والتطورات العامة في البلاد العربية يؤدي إلى بعض الاضطراب وإلى تقسيمات مصطنعة (40).

 ويبدو أثر الماركسية في كتابات في التاريخ العربي وهي - على قلتها - تتعلق بحركات اجتماعية أو بالتاريخ الاقتصادي(41)، وعلى الأكثر في مجال التاريخ الفكري والتراث (42). ويجد

 أصحاب هذه الكتابات في الماديّة التاريخية ابتداء أو في نمط الإنتاج الآسيوي أخيرا الوجهة وبالتالي المنهج. ويلاحظ هنا أن الكتابة تبدأ بنظرة مسبقة تحاول إثباتها في التاريخ، وتدين بفكرة الحتمية التاريخية. هذا إضافة إلى اتخاذ بعضهم مصطلحات وقيماً من التاريخ الغربي وتطبيقها على التاريخ الإسلامي(43).

 - وحصلت تطورات في أطر كتابة التاريخ العربي والإسلامي. فهناك تواريخ عامة، على الأسر أو الفترات التاريخية، في تاريخ العرب قبل الإسلام أو تاريخ العرب في الإسلام أو كليهما. وقد تضيف إلى التاريخ السياسي شيئا عن الحضارة. واختفت كتابة التاريخ على السنين.

 والجديد هنا أن الفترات التي وقع فيها غزو الإفرنج - أو الحروب الصليبية – صارت تعتبر عصرا أو فترة تاريخية، ولم تكن كذلك في مصادرنا، بل كانت تأتي في مكانها من الأحداث. وهكذا نجد كتابات عامة عنها، أو دراسة لحملة أو جانب منها. هذا الاتجاه مهدت له الكتابات الغربية وأثاره الغزو الغربي للبلاد العربية، وأخيرا أقامة إسرائيل. ونظر البعض إلى المواجهة آنئذ كجهاد أو حرب تحرير. ولكن يلاحظ أن جل هذه الدراسات لم تتعمق في دراسة مصادرنا بدقة وتوسع، ولم تولي الآراء التي تعطيها عن هذه الحروب ما تستحق من عناية. وكتبت دراسات عن الأسر الحاكمة لدورها الكبير في تاريخ العرب (الأمويون، العباسيون) أو لأهميتها في تاريخ قطر (طولونيون، أغالبة، مماليك). ووضعت دراسات عن شخصيات بارزة في السياسية أو الفقه أو الإدارة أو الأدب، وهذا في اتجاه كتب التراجم والسير، ولكن يغلب على كثير منها اتجاه جديد في تناول بيئة الشخص والتطورات في عصر أو دوره في عصره. واستمرت التواريخ المحلية بالمفهوم التراثي حتى القرن العشرين. وبعد الحرب العالمية الأولى اتجهت الكتابة التاريخية عن الفترة الحديثة إلى تناول الأقطار العربية مفردة، باستثناء دراسات عامة قليلة.

 واتصلت كتابة التاريخ عن المدن بالأسلوب الموروث (طبوغرافية مع تراجم). ولكن الدراسات الحديثة اتجهت إلى تطور المدينة، وربما إلى حياة المدينة ( ثقافية ،

اقتصادية، اجتماعية) إضافة إلى النشأة والطبوغرافية. واعتمدت الكتابات هنا على المصادر التاريخية والجغرافية وحدها، أو على الآثار. وكتب العرب في موضوعات أخرى غير التاريخ العربي والإسلامي، مثل التاريخ الأوروبي، والتاريخ الروماني والبيزنطي، وكذا عن بعض البلاد الآسيوية والإفريقية، وهذه حقول ترتبط بأثر الثقافة الحديثة. ففي الماضي كتب العرب عن تاريخ العرب الأخرى، ثقافتهم قبل الإسلام. نعم توجد استثناءات قليلة للكتابة عن شعوب معاصرة مثل ما كتبه البيروني عن الهند والمسعودي عن بيزنطة، ولكن هذه استثناءات تؤكد الخط العام.

 مع ذلك يبقى ما ألف في هذه المجالات محدودا. ولا يمكن الحديث عن منهج عربي لكتابة التاريخ الأوروبي أو غيره. وبعد هذا يمكن الإشارة إلى كتابة المذكرات، ويمكن اعتبارها نهجا حديثا في الكتابة التاريخية، واذ وجد لها أثر في التراث. يتضح إذن أن كتابة التاريخ عند العرب تتجه أساسا إلى تاريخ العرب والإسلام في الماضي والحاضر. واتجهت الكتابة التاريخية في العقود الأخيرة إلى دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي. فقد وضعت دراسات عن الحياة الاقتصادية أو جانب منها لفترة أو لقطر، كما وضعت دراسات عن موضوعات اقتصادية معينة كالضرائب وملكية الأراضي والتجارة وظهور الإقطاع والنقد. كما درس بعضهم الحياة الاجتماعية / الاقتصادية لبعض المدن. إن أهمية النواحي الاقتصادية والمالية بذاتها أو في تفسير بعض التطورات توضح الاهتمام بهذا الجانب. وتشكل الحركات الاجتماعية محور بعض الدراسات، فهي لم تعد تنسب لقابليات قيادات فردية بل درست في ضوء التطورات الاجتماعية الاقتصادية. وهكذا ألقيت أضواء جديدة على حركة الإسماعيلية والقرامطة وعلى الدعوة العباسية وعلى حركات الفتوة. وهذا الخط من الدراسة يتصل بنظرة تزداد قوة وهي أن دور الشعوب في التاريخ يجب أن يعطى حقه من العناية إلى جانب دور الأمراء والخلفاء.

 بعد هذا يلاحظ قلة عدد الذين حاولوا أن يتناولوا التاريخ العربي الإسلامي بنظرة شاملة

أو متكاملة في دراسة فترة أو فترات من التاريخ العربي ليروا التيارات والاتجاهات الرئيسية وراء الحوادث والتطورات، أو ليبرزوا تفاعل الجوانب السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. ومثل هذا النهج في الدراسة يعطر صورة كلية للتاريخ. ومن جهة أخرى لم يقدم المؤرخون العرب مفهوما شاملا أو نظرة كلية لتاريخهم ولم يتواصلوا إلى تكوين فلسفة أو فكرة تاريخية لهذا التاريخ. وهنا يرد السؤال - هل تتكون مثل هذه الفكرة أو النظرة من دراسة التاريخ ذاته أو من نظرية أو فكرة خارجية؟ - قد تختلف الاجتهادات هنا، ولكنها لا تختلف في أن هذه الثغرة من أسباب الدعوة إلى (إعادة) كتابة التاريخ العربي.

وهناك نقطة أخرى تتصل بهذه ولها أهميتها - ذلك أنه لا توجد خطوط لتقسيم التاريخ العربي الإسلامي إلى فترات واضحة المعالم. هل نأخذ بالتقسيم إلى تاريخ قديم ينتهي بسقوط روما ووسيط ينتهي بالاكتشافات الجغرافية، ثم حديث بعدها... الخ، أي بتقسيمات التاريخ الأوروبي كما هو الشائع في الفترة الحديثة، أم ننظر إلى طبيعة هذا التاريخ ونحاول أن نرسم الخطط في ضوئها، فنشير إلى ظهور الإسلام نهاية للعصور القديمة مثلا وإلى دخول البلاد العربية في إطار الدولة العثمانية كمؤشر، والغزو الغربي الحديث نهاية مرحلة وهكذا.. ثم نتبعها بخطوط فرعية؟ وعلى أي أساس نرسم الخطوط - هل هي الأحداث السياسية الكبرى، أو التحولات البشرية والاقتصادية، أو غير ذلك؟ قد أكون ممن يرون اتخاذ مؤشرات أكثر دواما ودلالة من التغييرات السياسية مثل العوامل البشرية والتحولات الاقتصادية والتطور الاجتماعي.

 وبعد هذا يلاحظ أن التاريخ الإسلامي يدرس من معزولا عن التاريخ العالمي، وقد يدعو بعضهم - لأسباب مفهومة - إلى بيان أثر الحضارة الإسلامية في الحضارة الغربية الحديثة. والمفروض إذا أردنا أن نعرف موقع التاريخ الإسلامي في تاريخ البشرية ودوره في الحضارة الإنسانية ومنزلته أن ندرس الأوضاع الدولية والحضارية التي سبقت قيام الإسلام والأوضاع والظروف الموازية في تاريخ البشرية - لفترات التاريخ الإسلامي.

* إن النظرة إلى المصادر لا تزال مشكلة في الفترة الحديثة. ذلك أن جل الكتاب في التاريخ يقصرون مصادرهم على كتب التاريخ في إطار الحوليات وتواريخ الدول ويضاف إليها كتب التراجم والسير أحيانا. هذه نظرة محدودة تتطلب اتجاها أرحب وأكثر تفهّماً

لكتب التراث، وتقديرا أشمل للمصادر الرئيسية لدراسة التاريخ. فإذا تذكرنا، أن الكتابة في موضوعات تاريخية لم تقتصر على من نسميهم المؤرخين بل شارك فيها الأدباء المحدثون والفقهاء واللغويون والنسابون، أدركنا أن مختلف جوانب التراث تهمنا، وان كتب الفقه وكتب الفتاوى، وكتب الجغرافية، والرحلات والأنساب ودواوين الشعر والكتب الفنية والمهنية وكتب الأدب عامة هي مصادر هامة - وهي بين إغفال كلي وبين إفادة محدودة من قبل الباحثين.

 وعند الحديث عن المصادر التاريخية تجدر ملاحظة ناحية مهمة هي أن جل هذه المصادر لم تُحًَقَّقْ، وهذا يقلل من قيمتها وقد يربك البحث. والحاجة هنا ملحة إلى أن يركز الاهتمام على التحقيق والنشر، وان تلتفت دوائر التاريخ إلى إعداد من يقوم بذلك. ولا بد أن نؤكد هنا على أهمية الاستناد إلى المصادر الأولية في البحث التاريخي وإلى الإحاطة بها، وإلى مقارنة الروايات ونقدها وتقييمها، وأن لا يكون الأسلوب انتقائيا أو تلخيصيا سرديا.

 ومن ناحية ثانية فان منهج البحث يتطلب فهم المصادر وتقييمها. وهذا يدعو إلى دراسات عن الكتابة التاريخية عند العرب أو تأريخ التاريخ ليمكن التعامل معها والإفادة التحليلية من رواياتها. وقد ترجمت بعض الكتب والمقالات ابتداء على قلتها. ثم وضعت بعض الدراسات في العربية، بين دراسات عن علم التاريخ عند العرب عامة وبين دراسات عن مؤرخي قطر أو بلد أو عن مؤرخ بعينه. ويمكن هنا الإشارة إلى السخاوى – الإعلان بالتوبيخ - بين كتب التراث. ولكن هذا المنهج في الدراسات الحديثة جديد تماما، ولم يستقر هذا الحقل من الدراسة بعد.

 وفي خلال العقدين الأخيرين وجه الاهتمام إلى الوثائق كمصدر للكتابة التاريخية. لقد ظهر اهتمام متزايد باستعمال وثائق المحاكم الشرعية،وكان مجزيا في التاريخ الاجتماعي /الاقتصادي والثقافي. وذهب بعض الناس إلى الإفادة من وثائق الوقف. وهناك الوثائق الحكومية. فالوثائق المصرية من عصر محمد علي درست في فترة سابقة. ويمكن الإشارة إلى الوثائق التونسية والمغربية ووثائق أخرى أفاد منها بعض الباحثين. ورجع بعض الباحثين (خاصة في الرسائل الجامعية) إلى الوثائق الغربية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين مما له علاقة بتاريخ البلاد العربية.

 ولكن الوثائق العثمانية، على أهميتها الكبيرة، لم يفد منها إلا قليلا في بعض الأبحاث الجامعية، وذلك بسبب لغتها ابتداء. وتبقى المواد الآثارية، على أهميتها الكبيرة في الدراسة التاريخية، قليلة الأثر في الكتابة التاريخية. ويمكن إيراد أمثلة واضحة لجوانب منها لها أهمية كبيرة مثل النقود، والنسيج والطراز، وخطط المدن ( وهذه أكثر فائدة منها بدرجة محدودة) والكتابات والنقوش على الأحجار والأبنية، وتخطيط الدور. ويتصل بالفكرة والمنهج النظرة إلى صلة التاريخ بالحاضر، وهنا تلاحظ اتجاهات ثلاثة:

 الأول - ويرى أصحابه ضرورة تجاوز التاريخ، وان لا جدوى من العودة للتراث وان المجتمع يجب أن يقوم على أسس حديثة مأخوذة من أنظمة جديدة في العالم الحديث ( الاشتراكية الليبرالية، الماركسية).

 الثاني - وهناك فئات ترى أن النهضة والقوة يمكن الوصول إليهما بالعودة إلى التاريخ والتراث.

 الثالث - تمثله فئة تسعى إلى شئ من التوازن بين الأصالة والمعاصرة. وهي ترى أن التقدم يمكن أن يحصل بالاستناد إلى التراث بعد أن تنفث فيه حياة جديدة، مع الإفادة من منجزات الحاضر ليمكن مواجهة مشاكل المجتمع (45). وفي خلال العقدين الأخيرين تقلصت المجموعة الأولى، وتوسعت الثانية، بينما تجد الثالثة نفسها في وضع قلق وغير واضح. وتدور المناقشة حول نقطة محورية - هل التاريخ بتأثيره الكبير على الناس عون لحركة التقدم وحافز عليه أم أنه عب، وعائق للحركة؟ - يرى البعض بأن الإعراض عن التاريخ لا يساعد على التخلص من آثاره السلبية، فما دمنا نحمله في اللاشعور دون تمييز وتقييم فانا نبقى نجر قيودا عديدة من مفاهيم تثقل ورواسب تعطل. وفي التاريخ بمفهومه العلمي الصحيح علاج لهذه الأدواء لأنه يلعب بالنسبة لنفسيات الأمم والجماعات الدور الذي

يلعبه التحليل النفسي للأفراد. تأثرت دراسة التاريخ في الماضي في الفكرة والأسلوب بحقول أخرى للثقافة (مثل

دراسة الحديث والدراسات الأدبية). وكان للتاريخ بدوره أثره في عدة من حقول المعرفة.

 ومع أن بعض المؤرخين حاولوا تمييزه كعلم بذاته (مثل المسعودي ومسكويه وابن خلدون) فانه بقي في الغالب متداخلا مع فروع أخرى من الثقافة. ولعل اشتراك غيره من الدراسات معه في مادته، ومفهوم الأدب، إضافة إلى أثر العلوم الإسلامية، مسؤولة عن ذلك. وكان الاتجاه العام في الفترة الحديثة إلى اعتبار التاريخ نوعا بذاته، وفي العادة معزولا عن حقول المعرفة الأخرى. ولكن هل بإمكان المؤرخين أن يبعدوا عن العلوم الاجتماعية الأخرى؟ وهل يستطيع المؤرخون إغفال الدراسات التراثية التي يقوم بها مختصون الاقتصاد والتربية والاجتماع. . ومناهج بحثهم فيها؟ وإذا كان المؤرخون يدرسون التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والفكري فهل يستطيعون ذلك دون صلة بالعلوم الأخرى وتعرف على مناهجها في البحث؟ هذا إلى أن النقد يوجه الآن إلى أولئك الذين يكتبون التاريخ ويهملون حقولا وثيقة الصلة تراثيا به مثل الأدب العربي والجغرافية. وهناك مشكلة أخرى في المنهج. وهي أن كتابة التاريخ العربي / الإسلامي الآن تأتي في مجالات مختلفة. فهناك من يدرسه في مجال الدراسات الدينية وقد يراه متصلا بالعقيدة، وهناك من يدرسه في نطاق الأدب، هذا إضافة إلى من يدرسه في مجال الدراسات التاريخية وفق منهج أو بدونه، ولكل من هذه الجهات الثلاثة أسلوبه ووجهته. وهذا يسبب الكثير من البلبلة ويؤدي إلى اضطراب في المنهج إن لم يكن غيابه أحيانا. وبعد هذا تجدر الإشارة إلى نقطة أخيرة في المنهج هي أن مناهج البحث في التاريخ الغربي يمكن أن تغني أسلوب البحث في التاريخ العربي ولكن تبقى نقطة أساسية هي أننا بحاجة إلى أن نفهم طبيعة مصادرنا التاريخية وأن نقوّم رواياتها ومصادرها، وهذا يتطلب منا أن نطور هذا الجانب الحيوي في المنهج وأن نعطيه أهمية في دراسة التاريخ.

 لقد آن لنا أن نوضح المنهج التاريخي في البحث وأن نركزه في الكتابة وأن نعممه نستطيع وضع تاريخ موضوعي منفتح على فروع المعرفة الأخرى ولكنه مستقل بذاته وبمنهجه.1- المسعودي- مروج الذهب. تحقيق باربييه دمينار وبافيه دكورتي 9ج باريس 1861 - 1877، وطبع بالاوفست طهران 1970 ج 3, ص 135 - 136

2- انظر:

 - فرانز روزنتال - علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة صالح أحمد العلي ط 2 مؤسسة الرسالة، بيروت 1983.

 - Gibb, H.A.R. – Tarikh. E.1.Supplement, Leiden 1938

- شاكر مصطفي - التاريخ العربي والمؤرخون 2ج، دار العلم للملايين بيروت 1978 - 1979؛ يوسف هوروفتس - المغازي الأولى ومؤلفوها، تعريب حسين نصار، مصطفي البابي الحلبي، القاهرة 1949؛ الدوري، ع - بحث في نشأةعلم التاريخ عند العرب، بيروت 1960.

 - Mahdi, M. – Ibn Khaldun', Philosophy of History. London, G. Allen and Unwin 1957

 - Khalidi, T. – Islamic Historiography, The Histories of Masudi, State University of New York Press, Albany 1975.

 3 - سبط ابن الجوزي - مرآة الزمان في تاريخ الأعيان ج 1 تحقيق إحسان عباس دار الشروق بيروت 1985 ص 529, ص 536

 4 - ابن عذارى المراكشي - المغرب في أخبار الأندلس والمغرب ج 1 تحقيق ج . س كولان وأ . ليفي بروفنسال، ط 2 دار الثقافة، بيروت 1980، ص 2

 6 – التنوخي، القاضي أبو على المحسن بن علي، كتاب الفرج بعد الشدة، تحقيق عبود الشالجي 5 أجزاء، دار صادر بيروت 1975 – 1978، ج 1 ص 52-54. 7 - استعرض المسعودي عددا من كتب التاريخ والإخبار وأبدى رأيه في بعضها، مروج الذهب ج ا ص 10-21. 8 - المقريزي- كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار 2ج بولاق 1270، مكتبة المثنى بالاوفست 1/4 9 - ياقوت الحموي- معج .م البلدان، 5ج دار صادر بيروت 1979 – 1984، 1/11 - 12

 10- المسعودي - مروج الذهب، 1/16-17 وانظر: الصولي - أخبار الراضي والمتقي لله، تحقيق ج. هيورث دن، القاهرة 1935، ص 18

 11- روزنتال، فرانز- علم التاريخ عند المسلمين، ترجمة صالح أحمد العلى، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1983، ص 551. 12- قاعدة في الجرح والعديل، وقاعدة في المؤرخين، للامام تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين علي السبكي، حققه عبد الفتاح أبو غدة ط 2، دار الوعي حلب 1978 ص 71-72

انظر: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أبيك كتاب الوافي بالوفيات ج1، باعتناء هلموت ريتر، بيروت 1981 (النشريات الإسلامية 6/1 )، ص 46؛ روزنتال ص 500 ويقول السخاوي: «وأما شرط المعتنى به فالعدالة مع الضبط التام الناشئ عن مزيد الإتقان والتحري». روزنتال ص 482.

 13 - الصفدي - كتاب الوافي بالوفيات ج 1 ص 46

 14- ياقوت - معجم البلدان، ج1

ص 11 - 12 وفي معجم الأدباء، نشر أحمد فريد الرفاعي، مكتبة البابي الحلبي، الطبعة الأخيرة، 20ج، القاهرة 1936-1938، ج 1 ص 49 يقول ياقوت «أثبت مواضع نقلي ومواطن أخذي من كتب العلماء المعمول عليهم في هذا الشأن والمرجوع في صحة النقل إليهم».

 15- المقريزي- الخطط ج 1 ص 4

 16- الصولي - أخبار الراضي والمتقي لله ص 18

 17- الطبري- تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ج1(1960) ص 7-8

 18- ياقوت - معجم البلدان، ج1 ص 12-13. 19- 1لجاحظ – رسائل، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الجزء الأول، مكتبة الخانجي، القاهرة 1964، رسالة المعاش والمعاد، ص 119-120. 20- روزنتال - علم التاريخ ، ص 466- 467 21- المسعودي- مروج الذهب، ج1 ص 1-7. 22 - التنوخي- نشور المحاضرة وأخبار المذاكرة، تحقيق عبود الشالجي، 8ج، دار صادر بيروت، 1971-1973 ، ص 1-7.

 23- يقول أبو الفرج الأصفهاني- في الأغاني ج1، دار الثقافة بيروت 1374 / 1955:"إن القارئ إذا تأمل ما فيه من الفقر ونحوها لم يزل متنقلا بها من فائدة إلى مثلها ومتصرفا فيها بين جد وهزل وآثار وأخبار وسير وأشعار متصلة بأيام العرب المشهورة وأخبارها المأثورة وقصص الملوك في الجاهلية والخلفاء في الإسلام". ج1 ص 14.

 24- مسكويه - تجارب الأمم،ج 1،باعتناء دي خوية، لندن 1909 ص. 30

 25- ابن الأثير- الكامل في التاريخ ج ا، ص 7

 26- المسعودي- مروج الذهب،ج 3 ص 135 - 136.

 27- السخاوي- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، في روزنتال - علم التاريخ ص 400-401.

 28- عماد الدين خليل - التفسير الإسلامي للتاريخ ط 2، بغداد 1978 ص 66.

 29- نفس المرجع ص 14.

 31- محمد بن صامل العلياني السلمي- منهج كتابة التاريخ الإسلامي حتى نهاية القرن الثالث الهجري. (رسالة ماجستير، جامعة أم القرى 1984) ص 150.

 32- نفس المرجع 78، ص 122-123.

 33- نفس المرجع ص 73.

 34- انظر قسطنطين زريق - نحن والتاريخ ط 4، دار العلم للملاين بيروت 1979، اذ يقول «لقد كان تنبهنا لتاريخنا من اعظم العوامل في نهضتا الحديثة منذ بزوغ فجرها في القرن الماضي» ص 17، ويقول «اننا نعود للماضي من خلال اهتمامات الحاضر وآمال المستقبل ص 161، وانظر ص 201.

 35- انظر المستقبل العربي 1979/5ندوة "نحو رؤية جديدة لتاريخ العرب الحديث" ص 188-189 و ص 188 – 189 و ص 169 – 170، وانظر زريق ص 18-19 ص29 ، ص 29 وما بعدها.

قوانين الإنتاج وقوانين تطور القوة المنتجة وعلاقات الإنتاج». تاريخ لبنان الاجتماعي 1914-1956 بيروت1974ص13

 44- انظر، جورج حداد- مؤلفات المؤرخين العرب في غير التاريخ العربي، في كتاب: ما ساهم به المؤرخون العرب في المائة سنة الأخيرة، في دراسة التاريخ العربي وغيره، الجامعة الأمريكية بيروت 1959،ص 1-24. 45- انظر كتاب المؤتمر الثقافي العربي الثالث (18-28 نوفمبر1957 ) القاهرة 1958 ص134

 46- محمد الطالبي- التاريخ ومشاكل اليوم والغد ص 38